ما يا قضه

اذ معناه كل رفع لحدث فهو بما ينتقي نقيضه وهو ان يكون شيء من رفع الحدث ليس بماء وسيأتي بيان النجس بالعد لأفراده وتغيير الحدث انشأ باب الوضوء وهل حصر الرفع في الماء باعتبار صحته او جوازه او باعتبارهما معا الاوجه الثالث لانه اعم فايدة وقد جعل الارشاد كالحاوي الحدث اصلا لانه متفق عليه بيننا وبين المخالف في الخبث وهو الامام ابو حنيفة على رواية عنه وقاسا عليه الخبث المختلف فيه لان ابا حنيفة يرى رفعه بالمايع الطاهر المزيل كالخل وآخر البتداء وهو الخبث عن خبره ليعود عليه الضمير من قرب فالتركيب جملتان الثانية مبينة لما فيه التشبيه في الاولى وسهل وصف الخبث فيها بالرفع مجاورته للحدث والا فالمتعارف وصف الحدث بالرفع والخبث بالازالة فرقا بين المعنى والعين وكل من جزئي الاولى نكرا يديها العموم في بمعنى المعرف بلام الجنس الاستغراقية كما في قولهم نمر خير من جرادة ومؤمن خير من مشرك فهما بمعنى قوله الحاوي كالحدث الخبث فلا يرفع حدث ولا خبث الا بماء طاهر اما الحدث فلقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا اوجب التيمم عند فقد الماء فدل على انه لا واسطة بينهما واما الخبث فلقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الاعرابي في المسجد صبوا عليه ذنوبا من ماء متفق عليه والذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو اذا كانت مملوءة اوجب استعمال الماء وذلك اما تعبدا او معقول المعنى وايا ما كان فيمتنع الحاق غير الماء بالماء على الاول فواضح واما على الثاني فلان في الماء من الرقة واللطافة ما ليس في غيره ويدخل في اطلاق الماء ماء البحر وما ينعقد منه الملح وما يحل اليه الثلج والبرد وكذا الذي استهلك فيه الخليط واما الرشح المتولد من البخار المرتفع من غليان الماء ففي المجموع والتحقيق والغنائي ترجيح طهوريته وفي الشرح الصغير عن عامة الاصحاب انه غير طهور وهو الذي اعتمد صاحب المهمات ومن تبعه ترجيحه اما ما رشح من مايع اخر فغير طهور بلا خلاف كما العرق قاله في الروضة والمجموع ويستفاد من انتفاء النقيض في الخبث والحدث ان ما لا ينطلق عليه اسم الماء من مايع كالخل وجامد كالتراب في التيمم والحجر في الاستنجاء والادوية في الدباغ او ينطلق عليه الا اسم لكن بقيد لازم كماء الورد والشجر لا يرفع حدثا ولا خبثا وعبارة الارشاد كعبارة اصله في القصور عن افادة اشتراط الماء المطلق لطارئ دايم الحدث وللتثليث والمضمضة والاستنشاق والوضوء المجدد والاغسال المسنونة نعم قد يدعى استفادة ذلك في دايم الحدث

من باب التيمم وفي الجمعة واغسال الحج من ترتيب التيمم على العجز اي عن الماء في مايبيحها وقوله لا قليل مستعمل صفة ثانية لماء اي لا يرفع الحدث ولا الخبث الا ماء طاهر غير قليل استعمل وهو بصفة القلة بدليل قوله بعد حتى يكثر فيه اي في الرفع لحدث او خبث او في غسل بالفتح اشترط لعبادة كغسل دائم الحدث ووضوءه او لغير عبادة كغسل كتابي عن الحيض او النفاس ليحل وطؤها لمسلم من زوج او سيد والمجنونة اذا غسلها زوجها كالكتابية والعطف يفيد ان غسل الكتابية لا يرفع حدثا فتعيده لو اسلمت كما سيأتي ويدل على سلب طهورية القليل بالاستعمال عدول الصحابة في اسفارهم القليلة الماء عن جمعه ليتطهروا به الى التيمم ويدل لطهارته تركهم التحرز عما يتقاطر منه والماء الذي توضأ به من لا يعتقد وجوب نية الوضوء كالحنفي الاصح في زيادة الروضة انه مستعمل وفي المهمات انه مشكل مخالف للقواعد فالاصح في المختلف فيه مراعاة اعتقادنا لا اعتقاد الفاعل ولذا صححوا الاقتداء به اذا اقتصد دون ما اذا لم يسلم والمسئلة في المجموع معزوة للبيان والذي فيه بناؤها على جواز الايتمام به من غير تصحيح ومقتضاه تصحيح التفصيل بين ان يعلم انه نوى او انه لم ينو ويشكل فيكون مستعملا في الاولى والثالثة دون الثانية ولقصد اعادة الضمير على الرفع عبر به بدل قوله الحاوي رافعه وقد اختزن عما لم يستعمل شرعا وان استعمل صورة كفضل ما اغتسل منه الجنب او الحايض بقصد الاغتراف لحديث عايشة في الصحيحين كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد تختلف ايدينا فيه من الجنابة وعما استعمل وهو بصفة الكثرة فانه طهور وان قل بعد ذلك لانه الكثرة اذا دفعت الخبث فاولى ان تدفع الاستعمال وعما استعمل للتجديد والتثليث ونحوها فانه لم يستعمل في رفع حدث ولا خبث ولم يقل في فرض كالحاوي ليلا يرد المستعمل لازالة النجاسة المعفو عنها والمستعمل لرفع حدث الصبي فان كلا منهما غير طهور مع انه لم يستعمل في فرض وقوله بعد فصله متعلق بحذوف يفيده الكلام اي لا قليل مستعمل فيما ذكر فلا يرفع حدثا ولا خبثا بعد فصله عن المحل المستعمل فيه مطلقا بالنسبة الى ذلك المحل كما في العضو الى غيره سواء اتحد نوع طهارتهما او اختلف بان كانت طهارة احدهما عن حدث والاخر عن خبث او قبله اي قبل فصله لا مطلقا بل بالنسبة ع

قال ابن حجر في كفره على الفور وما ظاهر المتن وان لم يتوضأ صحيح النووي وغيره خلافا للاسنوي ومن تبعه اذ لا يد لصحة صلاته منه عنده وان اعتقد انه فرض خلافه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)